

#NOT

ايقاف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

THE

الدعوة المجددة للعمل

COST



حقوق التأليف والنشر للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) 2016

كافة الحقوق محفوظة. يجوز نسخ أو ترجمة أو تعديل أي جزء من هذا العمل لأغراض غير تجارية بشرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني كمصدر للمواد المستخدمة وموافقات المعهد بنسخة لأي ترجمة لهذا العمل.

455 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20001
202-728-5500
www.ndi.org



LtoR: Mimosa Kusari Lila of Kosovo, and Rowena Guanzon, member of the Elections Commission of the Philippines, at NDI's #NotTheCost workshop in May 2018.

خلاصة تنفيذية

لقد حققت المرأة مكاسب تاريخية معتبرة في المجال السياسي في العقود الماضية، فقد حققت تقدماً واضحاً في الجانب السياسي من خلال العمل الحزبي وفي منظمات المجتمع المدني وفي مشاركتها في الحكومات المحلية. كما أنها تمكنت وبشكل تصاعدي من تقلد مناصب قيادية كرئيسة مجلس بلدي ووزيرة ورئيسة وزراء. كما زاد عدد أعضاء النساء في مجالس البرلمان في العالم خلال عقدين ونصف الى أكثر من الضعف.

لا شك في أن مشاركة المرأة في المنظومة السياسية، على قدم المساواة مع الرجل، تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان والحقوق المدنية. كيف لا ومثل هذه المشاركة تؤدي إلى تحقيق مكاسب حقيقية للديمقراطية، كتلبية احتياجات المواطنين بدرجة أكبر، وتوطيد التعاون بين جهات من مختلف الانتماءات الحزبية والإثنية، وتعزيز السلام المستدام. ومع كل هذه الانجازات فلا زالت المرأة تصطدم في تقدمها للمطالبة بحقوقها في المشاركة في العمل السياسي بمقاومة شديدة من معارضي المساواة بين الجنسين الذين لا يتوانون عن استخدام أساليب تكتيكية متنوعة بغية استهداف مشاركة المرأة في الشأن السياسي والعام وتقزيم وعرقلة إنجازاتها، ومن جملة هذه الأفعال الإيذاء النفسي، والإكراه الاقتصادي والاعتداء الجسدي والجنسي وبشكل عنف متصاعد عبر الشبكة الإلكترونية، ونشر المعلومات الخاطئة على أساس نوع الجنس. قد يكون صحيحاً أنّ العنف السياسي لا يستهدف دوماً جنساً بعينه، لكنّ العنف ضدّ النساء في السياسة يتّسم بثلاث خصائص متميزة. فهو يستهدف المرأة بشكل صريح بسبب نوع جنسها؛ وتكون أشكاله مبنية على أساس النوع الاجتماعي، كما تظهره التهديدات القائمة على التحيز الجنسي والعنف الجنسي؛ ومن آثاره ثني المرأة بشكل خاص عن المشاركة الفعالة في العمل السياسي أو مجرّد التفكير في ذلك.

أطلق المعهد الديمقراطي الوطني عام ٢٠١٦ حملة للحد من ([#NotTheCost](#)) العنف ضد المرأة #ليس_الثمن معلناً أن مشاركة المرأة في السياسة لا يتوجب كتمن لها العنف أو حتى التهديد بإرتكاب العنف. وأعقب ذلك بتوجيه وصدار نداءً مركزاً على الزخم والتفاعل العالمي مع هذه القضية والبحث عن الحلول المثمرة. لقد سلط النداء هذا الحاجة الى شراكات حقيقية على جميع المستويات العالمية والوطنية والمحلية تهدف الى تبني خطوات عملية جادة لتنمية قدرات المرأة من أجل ممارسة حقوقها في المشاركة السياسية كقائدة مدنية وناشطة ميدانية وناخبة وعضو في حزب سياسي ومرشحة ممثلة منتخبة لمسؤوليات مهمة بشجاعة ودون أي تخوف.

في الذكرى الخامسة لحملة #ليس_الثمن، يجدد المعهد الديمقراطي الوطني نداء العمل في التفكير ملياً في الدروس المستمدة من الواقع على امتداد السنوات الخمس الماضية والتي حققت مكاسب مهمة منذ ٢٠١٦. في الواقع على امتداد السنوات الماضية تحققت إنجازات إنجازات كبرى مكّنت من فهم لبّ مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة، فضلاً عن آثاره. في هذا الإطار، شجعت عملية جمع البيانات وتوثيقها على نطاق واسع، حول معدّل انتشار هذا النوع من العنف، على التوصل الى قائمة متصاعدة من الحلول التي تمّت أقلمتها لتناسب بيئات مختلفة حول العالم. ورغم كل ذلك ظهرت تحديات جديدة، فبالإضافة إلى استمرار الانتشار الحالي لحالات كره النساء والتحيّز ضدهن، يبدو أنّ ارتداد البلاد عن الديمقراطية والنموذ المتزايد للسياسة القائمة على «الرجل القوي»، والابتكارات التكنولوجية قد أفرزت سبلاً جديدة لارتكاب العنف ضد النساء الناشطات سياسياً.

بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة تطبيق تفاعلات سياسية معيّنة للتعامل مع وباء كوفيد ١٩-، تمكّنت عدة أنظمة استبدادية من استغلال الشواغل المتعلقة بالصحة العامة لفرض قيود إضافية على الأنشطة المدنية والسياسية. ولا يخفى على أحد أنّ أي صدمة منهجية، كالوباء مثلاً، تؤثر على صوت المرأة ومدى وصولها إلى المعلومات والبيئة الفعلية التي تعيش فيها والمعايير الجنسانية التي تحدّد وتجرّد قوتها مع انتشار كوفيد-١٩. شملت آليات استجابة قطاع الصحة العامة إصدار أوامر بملازمة المنازل، مما زاد من الواجبات الملقاة على كاهل المرأة، مع التقليل من القيمة المقترنة بهذه الواجبات. نتيجة لذلك، سهّلت هذه الأوامر كشف النساء الناشطات وأستهدفهن، كما زادت من تعرّض المرأة للهجمات عبر الإنترنت، خاصة مع عرض قسم أكبر من حياتها الشخصية والسياسية إلى المساحات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك ازدادت حالات العنف الأسري بشكل تصاعدي نتيجة الوباء وإجراءات الإقفال التام.

ولا يقتصر العنف المرتكب ضد المرأة في السياسة على جزء واحد من العالم، مع العلم أنّ أشكال العنف وحدّته قد تتغير بناءً على البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة. بناءً على سلة متزايدة من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية حول العنف ضد المرأة، لم يعد تعريف العنف يقتصر على أفعال الأذى الجسدي. فقد كشفت دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني حول العنف ضد المرأة في الأحزاب أن ٢٣.٣٪ من المجيبات واجهن عنفاً جسدياً أثناء أدائهن وظائفهن.

في حين عانت ٨٥.٩٪ العنف النفسي بما في ذلك التهديد والإكراه. ومع أنّ هذه الهجمات لم تكن موزعةً بشكل متساو بين جميع النساء، إلا أنها أثّرت عليهنّ بشكل مختلف على أساس العرق، والسن، والطبقة، والدين، والتوجّه الجنسي، والهوية الجندرية. لحين الآونة الأخيرة، كان العنف ضد المرأة في السياسة مشكلةً خفيةً بشكل كبير، وكان يقال للمرأة مراراً وتكراراً إنّ حالات سوء المعاملة والتحرش والاعتداء ليست إلا «الثمن الذي ينبغي دفعه لمزاولة العمل السياسي». نتيجةً لذلك، بات يتّمر التعامل مع العنف كجزءٍ من الحياة الروتينية الاعتيادية من تجربة المرأة السياسية، وباتت النساء معتادة على صرف النظر عنه. أما من ترفض هذه الأفعال غير المقبولة، فيتّمرّ ثنيها بقوة عن الإبلاغ عنها، لا يتم تهديدها من قبل زملائها، مما يضطرها إلى الالتزام بالصمت. حتى أنّ الكثير من النساء الناشطات سياسياً بتن يواجهن صعوبةً في إيجاد المفردات المناسبة لوصف تجاربهنّ. جديراً بالذكر أنّ بعض هذه الأفعال يُعتبر محظوراً بشكل صريح بموجب العديد من الأطر القانونية ومدونات قواعد السلوك في مكان العمل ضمن الولايات القضائية نفسها. في هذا السياق، عندما يكون العنف هو الثمن الذي تضطر المرأة إلى دفعه للتعبير عن رأيها والتمكّن من المشاركة والتأثير سياسياً، تجد المرأة نفسها مرغمةً على ممارسة الرقابة الذاتية أو النأي بنفسها، مما يخلف عواقباً مؤذيةً وخطيرةً بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.



Women who aspire to office, such as these mayoral candidates at an NDI leadership academy in Mexico, must be able to pursue those aspirations free from the fear of violence. (Photo credit: NDI)

هذا العنف ضد المرأة في السياسة لا يؤثّر على المرأة المستهدفة بشكل مباشر فحسب، بل يبعث برسالةً إلى النساء الأخريات أيضاً مفادها أنّ العنف سيكون بانتظارهنّ في المجال السياسي، وإلى المجتمع ككل بأنّ المرأة ينبغي ألا تشارك في السياسة. فقد أظهرت الأبحاث أنّ أخبار العنف المرتكب ضد النساء البارزات في الشأن السياسي تثني النساء الأخريات- لا سيما الفتيات والنساء الأصغر سناً- عن المشاركة في السياسة مما يقوّض حقوقهنّ ويرسخ عملية إقصاء النساء عن العمل السياسي عبر الأجيال.

تندرج كافة أشكال العنف ضد المرأة في خانة الاستغلال وينبغي إيقافها. في الواقع، يُعتبر أي شكل من أشكال التسامح مع العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وانتقاصاً من كرامتها الشخصية، وإعاقةً لممارسة حقوقها في حياة صحية طبيعية وبحرية وأمان. كما يهدّد العنف ضد المرأة في السياسة سلامة الممارسات والثقافة الديمقراطية. بالفعل، من خلال إقصاء النساء ووجهات نظرهن يعرقل مسار العملية السياسية ويعطل إرادة الناخبين. نتيجةً لذلك، يحرم هذا النوع من العنف المجتمع من منافع الحوكمة الديمقراطية المستدامة والمستجيبة التي يمكن أن توفرها المساحة السياسية الشاملة للجنسين.

يمثّل نداء العمل الصادر عام 2016 مجموعةً واسعةً من الاستراتيجيات الممكن تطبيقها لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة والوقاية منه. تركز هذه الاستراتيجيات على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها صنّاع التغيير المحتملون على المستويات العالمية والشعبية. بعد مرور خمس سنوات، أثمر الوعي المتزايد تجاه هذه القضية عن اتّخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة هذه المشكلة، مما وفر حلولاً عملية ومبتكرة تساعد في التنديد بالعنف ضد المرأة في السياسة، ومساعدة المرأة التي تتعرّض له ومعاينة المرتكبين. في هذا الإطار يسلّط نداء العمل لعام 2021 ضوءً على أفضل الممارسات الناشئة في هذا المجال. وبما أنه ما زالت هناك ثغرات منهجية أساسية، فهو يشير إلى الأماكن التي ما زالت تدعو الحاجة فيها إلى اتّخاذ المزيد من الإجراءات وكيفية، ومن قبل من.

من الأمثلة على المبادرات الواعدة، تلك التي تتخذها منظمات دولية وإقليمية من أجل تحديد قواعد ومعايير جديدة حول العنف ضد المرأة في السياسة. فأصبحت هناك توقعات جديدة من الأحزاب السياسية بضرورة ألا تتسامح إطلاقاً مع العنف المرتكب ضد أعضائها النساء، وأن تفرض عقوبات على أعضائها وممثليها الذين يرتكبون مثل هذا العنف، مهما كان نوعه. كما بدأت منصات التواصل الاجتماعي تطبّق، شيئاً فشيئاً، إعدادات جديدة للأمن والخصوصية على الحسابات، لتأمين حماية أفضل من العنف الإلكتروني الذي يستهدف المرأة، وكذلك من المعلومات الخاطئة القائمة على النوع الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، تتوفر أدوات جديدة تتيح للنساء الناشطات سياسياً تقييم مخاطر تعرّضهن للعنف، كما تساعدنّ على إعداد خطط سلامة للتخفيف من تلك المخاطر.

يُعتبر العنف ضد المرأة في السياسة، شأنه شأن أي شكل آخر من العنف ضد النساء، متجذراً في مفهوم انعدام المساواة بين الجنسين، وبالتالي فهو يبقى مشكلةً مستعصيةً عبر العالم. كما يمثّل أيضاً مشكلةً سياسية عميقة يمكن أن تعبّر النتائج السياسية، عن طريق إسكات النساء أو إقصائهنّ، مما يشكّل خطراً حقيقياً على المثل الديمقراطية.

تفترض المجموعة الواسعة من الإجراءات المدرجة في نداء العمل المجدد أنه بمقدور الجميع، بغض النظر عن دورهم السياسي، القيام بشيء لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. لكن من المرجح أن تُحدث الإجراءات المنعزلة تأثيراً أقل بالمقارنة مع الحملات التي تنجح في حشد وتنسيق جهود عدد كبير من الأشخاص المتواجدين في مواقع مختلفة، عبر الاستفادة من نقاط قوتهم وقدراتهم المختلفة لإحداث التغيير. ولا تقتصر المهمة المطلوبة على تبادل الممارسات الحالية أو صياغة استراتيجيات جديدة، بل تشمل أيضاً التعمق في إمكانية نسج ورعاية شراكات جديدة تساعد في تحديد ومعالجة الاستراتيجيات السياسية التي تستغل العنف ضد المرأة في السياسة بغية تقويض إمكانات تحقيق أنظمة ديمقراطية شمولية وقادرة على الاستمرارية.

Violence against women in politics takes many forms, but shares a common intent to restrict and control women's political participation, preventing them from taking their equal places alongside men. (Photo credit: NDI, Pakistan.)



#NOT
THE
COST

